جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم علم النفس

دراسة مقارنة فى الذكاء والشخصية
لدى بعض فئات جناح الأحداث

أطروحة مقدمة من الطالب

ميشيل صبحى مجلع بشاى

لنيل درجة الماچستير فى الآداب

إشراف

أ. د. فرج أحمد فرج

١٩٩١

فهـــرس

الموضـــــوع	الصفحة
اعتراف بالفضل لذويه	أ
مقدمة	١
الباب الأول (القسم الأول) : الدراسة النظرية	
الفصل الأول : تحديد المشكلة	٤
أولاً : أهمية البحث	٤
أ - الأهمية النظرية والمنهجية	٤
ب - الأهمية المجتمعية	٥
ثانياً : الهدف من البحث	٩
ثالثاً : تحديد المشكلة	١٠
الفصل الثانى : مفاهيم البحث	١١
أولاً : نظرة تاريخية عن الاهتمام بالطفل وبخاصة المنحرف	١١
ثانياً : تحديد المفاهيم	١٣
الفصل الثالث : تصنيفات وتفسيرات جناح الأحداث	٢١
أولاً : تصنيفات الجناح	٢١
ثانياً : تفسيرات جناح الأحداث	٢٤
الفصل الرابع : الدراسات السابقة	٣٩
الباب الثانى (القسم الثانى) : الدراسة الميدانية	٥٧
الفصل الخامس : الإجراءات	٥٧
أولاً : الفروض	٥٧
ثانياً : مجالات الدراسة	٥٧
أ - المجال البشرى (العينة)	٥٧
ب - المجال الجغرافى	٦٠
جـ - المجال الزمنى	٦٠
ثالثاً : أدوات البحث	٦١
الفصل السادس : نتائج الدراسة الميدانية	٧٥
الفصل السابع : تفسير ومناقشة النتائج	٩٥
المراجع	١٠٤

اعتراف بالفضل لذويه

أعترف بالفضل فى متابعتى لهذا البحث لاستاذى الدكتور / سيد محمد عبد العال الذى أعطانى من فيض علمه الكثير . ولو أن هذا البحث يهدى لأهديته إياه على كل ما بذله من جهد مستمر وتشجيع دائم حتى خرج هذا البحث لحيز الوجود .

كما أعترف بالفضل لكل أساتذتى فى قسم علم النفس الذين تلقيت عنهم العلم والمعرفة ، وكان لهم كل الفضل فى تدريبى على استخدام الأسلوب العلمى فى البحث ، كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور فرج أحمد فرج الذى كان له الفضل فى أعداد الطالب أثناء سنوات الدراسة الأولى بالكلية ، والذى قبل الأشراف على هذا العمل ، على الرغم من مسؤلياته الكثيرة ، فله منى كل تقدير وكل احترام .

كما أشكر استاذى الدكتور / محمد خليل الذى تعلمت منه الكثير أثناء دراستى فى السنوات الأولى بالكلية ، وأشكره لقبوله مناقشة هذا العمل .

كما أتقدم بكل الاحترام والتقدير والشكر للأستاذ الجليل الدكتور / رشدى فام الذى استفدت من كتاباته فى علم النفس الكثير ، كما أشكره لموافقته مناقشة هذا العمل ، على الرغم من مسئولياته الكثيرة .

كما أتقدم بكل شكر وتقدير واحترام لاساتذى من خارج القسم وأذكر منهم الدكتور / نجيب اسكندر والدكتور / صفوت فرج ، فلم يضن علىّ أحدهما بالوقت أو الجهد عندما لجأت إليهما للأستفسار عن أية اشكالية كانت تعترض سبيل البحث .

كذلك أتقدم بكل شكر لاساتذتى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وأخص منهم الدكتورة / ناهد رمزى والدكتور / محسن العرقان والزميل الأستاذ بركات حمزه .

كما أشكر الاستاذ البير لوقا والاستاذ عبد المنعم طلعت بوزارة الشئون الاجتماعية على ما بذلاه من جهد فى محاولاتهما لتيسير الاجراءات القانونية الخاصة بأجراء الدراسة الميدانية داخل مؤسسات الاحداث الجانحين بالجيزة وعين شمس والمرج وأتقدم بالشكر الخاص للرائد علاء الدين رجائى والزميلة رضا إسماعيل لما قدماه لى من عون عند إجراء الدراسة الميدانية بالمؤسسة العقابية بالمرج .

واشكر اؤلئك الجانحون على معاونتهم فى إجراء البحث .

كما اشكر زملائى ، عصام هاشم ، أشرف السيد ، خالد عبد الوهاب ، محمد الدسوقى ، وصديقى العزيز محمود نجيب .

أما عن ابى وامى واخوتى فلهم كل فضل وكل عرفان بالجميل لما قدموه لى من حب صادق وعطاء لا ينقطع ..

كما اتقدم بالشكر لاسرتى الصغيرة ، زوجتى وابنتى ، على المحاولات المستمرة لتوفير الجو الاسرى الملائم لاتمام هذا العمل .

مقدمة :

يتناول هذا البحث موضوعاً هاماً - من الناحية الأكاديمية وكذا من الناحية المجتمعية - وهو موضوع جناح الأحداث . حيث يعد هذا الموضوع مشكلة من المشكلات الكبرى التى تقف حائلاً من بين حوائل كثيرة دون تقدم المجتمع نحو التطور والتنمية .

ويرى البعض أن ظاهرة جناح الأحداث فى أى مجتمع لها أكثر من دلالة ، وأبرز هذه الدلالات هى مقدار ما يعانيه المجتمع مما يثيره هؤلاء الجانحين من تهديد لأمن الآخرين . (٧ : ٣)*

ليس هذا فقط ، وإنما أيضاً مقدار ما يمثله هؤلاء الجانحين بأعتبارهم قوة عاطلة لا تعمل ولا تنتج ، بل ومدمرة أيضاً لنفسها . (٤٩ : ٢) .

ومن الواضح أن وجود الجريمة أمر طبيعى طالما وجد المجتمع ، وطالما وجدت القوانين والمعايير التى تحدد السلوك الاجتماعى والسلوك الإجرامى . وربما يسمح المجتمع أحياناً بأن يسلك أفراده سلوكاً عدوانياً ، ولكن معظم المجتمعات تتفق على العقوبة والسجن لهذا الفرد إذا زاد سلوكه هذا عما يقبله ويتحمله المجتمع . (٦٢ : ١٥) .

ولا يعنى هذا أن الجريمة أمر مرغوب فيه ، وإنما على العكس يجب التصدى لها والحد منها .

ولما كانت الجريمة سلوكاً إجتماعياً مرفوضاً وذلك لإضرارها بالفرد وبالمجتمع ، لذا كان على علم النفس أن يتناول هذا السلوك بالدراسة حيث يتطلب التحكم فى السلوك وضبطه معرفة وفهم لأسباب هذا السلوك .

ولا يتم هذا منفصلاً عن باقى التخصصات العلمية الأخرى ، وإنما بتكاتف كل الجهود العلمية سواء أكانت من جانب علماء الاقتصاد أم من جانب علماء الاجتماع والسياسة .. إلخ .

وتأتى أهمية دراسة الحدث الجانح من كونه سيصبح مجرماً غداً ما لم يقوم سلوكه (٢١ : ٢٧) بالإضافة إلى أن الدراسة العلمية للجريمة لم تنفذ إلى المحاكم إلا ابتداء من حالات الأحداث الجانحين (٥٥ : ٢١) .

والمنطق العلمى يقضى ببحث أسباب الظاهرة قبل بحث وسائل علاجها إذ يستحيل العلاج قبل تفهم أسباب العلة (٥٣ : ٤٠) .

وتتناول هذه الدراسة الجانح فى نوعين من أشد الجرائم خطراً على الفرد وعلى المجتمع ، وهما الإتجار بالمخدرات والسرقة . وجاء اختيار الدراسة لموضوع الإتجار بالمخدرات من وجهة النظر السيكولوجية لعدد من الأسباب أهمها :

(١) الإنتشار الواسع لهذه الجريمة ، والذى بات يهدد أمن المجتمع العالمى ، ومجتمعنا المصرى .

(٢) على الرغم من هذا الإنتشار الواسع لهذه الجريمة ، إلا أن أحداً لم يدرس هذه الفئة ، وإنما إنصب الإهتمام - فى هذا المجال على الضحية ، أى المتعاطى . ومن ثم لا تتوفر لدينا فكرة كافية عن خصائص أولئك الأحداث من الناحية السيكولوجية (ذكائهم وسمات شخصيتهم) .

---

* يشير الرقم الأول بين القوسين إلى رقم المرجع الوارد فى قائمة المراجع فى نهاية البحث ، والأرقام بعد العلامة (:) إلى أرقام الصفحات فى نفس المرجع . أما الأرقام بعد العلامة (،) فتدل على رقم مرجع آخر وصفحات بنفس المعنى السابق .

(٣) ملاحظة أن معظم - إن لم تكن كل - الدراسات السابقة عند تناولها لموضوع الجريمة أو لموضوع جناح الأحداث ، كانت تتجاهل بوعى - أو بعدم وعى - الفروق بين أنواع الجرائم المختلفة ، وكانت تلك الدراسات - فى مجال الجريمة - تعتمد فى سحب عيناتها على كل من يوجد داخل السجن (أو المؤسسة) باعتبارهم جميعاً فئة واحدة . دون مراعاة لأية خصائص سيكولوچية تفرق بين أنواع معينة من الجرائم وأنواع أخرى . لذا كان من الضرورى إلقاء الضوء على تلك الإشكالية النظرية والمنهجية معاً . فهل لكل الجانحين نفس الخصائص السيكولوچية أم أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية فيما بينهم ، تجعل هناك نوعاً من السمات والخصائص الشخصية لكل فئة من فئات الجانحين على حدة ؟ .

أما فيما يختص بدراسة فئة السرقة ، فقد تناولتها الدراسة باعتبارها عينة يمكن مقارنتها بفئة الإتجار بالمخدرات وذلك للتعرف على وجود فروق بينهما أم لا فى الذكاء وسمات الشخصية وذلك بهدف رسم بروفيل خاص بكل فئة يجعل من اليسير علينا التعرف على القدرات التى تعمل بشكل جيد ، وتلك التى حدث فيها نوعاً من الإضطراب ، وذلك بما يزيد بطبيعة الحال من فهمنا لسيكولوچية أولئك الجانحين .

ومن خلال النظرة السريعة إلى إحصاءات الجريمة فى مصر فى عام ١٩٨٨ نرى مدى أهمية دراسة فئتى الإتجار بالمخدرات والسرقة ، حيث تمثل قضايا المخدرات عدد ١٠٥٥٩ قضية ونحن نعرف تأثير المخدرات على نشاط الأفراد المتعاطين لها ، وبما أن ما يضبط من المخدرات وتجارها لا يتجاوز نسبة بسيطة من الكمية المتداولة فيمكننا فى ضوء هذه المعلومة تقدير الحجم الفعلى لكمية المخدرات والعدد الفعلى للمتاجرين فيها . وأما قضايا السرقة فبلغت ٣٣٤٧ قضية فى نفس العام وهى أكثر تكرارات الجريمة فى مجال جناح الأحداث . (٣٠) .

هذا إلى جانب أن السرقة تعد من أقدم القضايا الإجرامية المرتبطة بوجود المجتمع والملكية الخاصة مع وجود الحرمان من الحاجات الأساسية . لذا تصبح دراسة فئة السرقة من أول الدراسات فى مجال الجريمة والجناح فى علم النفس ، كذلك تمثل عينة السرقة نسبة عالية من عينات الدراسات السابقة فى مجال الجريمة وجناح الأحداث .

وينقسم هذا البحث إلى قسمين : الأول عبارة عن الدراسة النظرية ، والثانى عبارة عن الدراسة الميدانية .

القسم الأول وهو مكون من أربعة فصول ، يعرض الفصل الأول لأهمية المشكلة وتحديدها . ويعرض الفصل الثانى لمفاهيم البحث ، بعد عرض تاريخى موجز للإهتمام بالطفل - وبخاصة الطفل الجانح - وذلك لإلقاء الضوء على تطور مفهوم الجناح وتطور الاهتمام بالطفل بشكل عام .

ويعرض الفصل الثالث لتصنيفات وتفسيرات جناح الأحداث ، ثم الفصل الرابع ويعرض لأهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث .

وأما القسم الثانى فهو مكون من ثلاثة فصول . يعرض الفصل الخامس للإجراءات وتشتمل على الفروض والعينة والأدوات ، يليه الفصل السادس ويعرض لنتائج الدراسة الميدانية ، ثم الفصل السابع وهو عرض لتفسير ومناقشة النتائج .

القسم الأول

الدراسة النظرية

الفصل الأول

تحديد المشكلة

يعرض هذا الفصل لأهمية البحث والهدف منه ، ثم تحديد وصياغة المشكلة .

أولاً : أهميـــة البحث :

تتمثل أهمية البحث فى نقطتين أساسيتين : الأولى هى الأهمية النظرية والمنهجية ، وأما الثانية فهى الأهمية المجتمعية .

(أ) الأهمية النظرية والمنهجية (الأكاديمية) :

يحاول هذا البحث إلقاء الضوء على قضية منهجية ونظرية فى مجال البحث فى الجريمة بعامة ، وفى مجال البحث فى جناح الأحداث بشكل خاص ، وذلك على الوجه الآتى :

تشير دراسات عديدة أجريت فى مجال الجريمة - وجميعها ينطلق من مسلمه أساسية سواء أكان ذلك بوعى أم بدون وعى - هى أن الجانحين فئة واحدة متجانسة ، يدرسون كما هم دون الوضع فى الأعتبار أية فروق مميزة لجماعات فرعية داخل تلك الفئة .

وترتب على هذا التناول النظرى للظاهرة تناولاً منهجياً يتسق معه ، وذلك عند أختيار عينات البحوث فى هذا المجال . إذ تبين من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة ، وكما سيأتى الحديث عن ذلك تفصيلاً فى الفصل الرابع ، أنه يتم أختيار العينة الموجودة داخل المؤسسة من كل فئات الإنحراف أو من بعضها ، دون مراعاة للخصائص السيكولوجية لمرتكب الفعل الأجرامى ، ثم يتم تطبيق أدوات الدراسة وتعمم النتائج فى النهاية على أنها تنطبق على الجانحين ، وفى هذا خطأ منهجى واضح . فعلى سبيل المثال - لا الحصر - بحث اختبار اليد الإسقاطى (٣٣ : ٢٨) كانت العينة مكونة من ٥٠ جانحاً موزعين كالتالى :

فئة السرقة (٣٩) ، الشروع فى سرقة (٩) ، قتل خطأ (١)إصابة خطأ (١) .

ومن خلال النظرة السريعة إلى تلك العينة نجدها عينة تكاد تكون ممثلة لعينة السرقة إذ تمثل فئتى السرقة والشروع فى سرقة نسبة ٩٦٪ من حجم عينة البحث المفترض أنها تمثل فئة جناح الأحداث . ومن ثم فليس من المنطقى أطلاقاً أن تكون النتائج المستخلصة من تلك العينة تنطبق إلا على فئة السرقة ويكون من الخطأ أنطباقها على فئة القتل أو الإصابة الخطأ .

ويمكن القياس على ذلك العديد من الأبحاث السابقة ، تلك التى ستعرض تفصيلاً فى الفصل الرابع .

لذا نتوقع أن يلقى هذا البحث ببعض الضوء على هذه النقطة المنهجية والنظرية الهامة . والبحث بهذا الصدد يتناول بالدراسة فئتين من فئات جناح الأحداث كمثال يوضح إذا كانت توجد فروق دالة إحصائياً بينهما أم لا . فإذا كانت هناك فروقاً دالة بينهما فهذا يوحى بضرورة إجراء أبحاثاً تتناول بالدراسة المقارنة كافة الفئات الجانحة . ويرجع الأقتصار - فى هذا البحث - على دراسة فئتين فى فئات الجانحين لأسباب عملية منها الوقت وصعوبة الحصول على تصاريح لدخول المؤسسات العقابية ، إلى جانب أنه من الناحية النظرية سوف يتضح أختبار لفكرة الفروق لا بين فئتين فقط بل بين الفئات الأخرى بما يوحى أن أهمال هذه النقطة يمثل قصوراً فى البحوث السابقة تحاول هذه الدراسة تجنبه والأشارة إلى أهميتة .

كان بالنسبة للأهمية الأكاديمية . أما فيما يختص بالأهمية المجتمعية فهى لا تقل أهمية عن الأهمية الأكاديمية لأن العلم من أجل المجتمع ، ولابد أن يخدم العلم قضايا مجتمعية ، فهو فى خدمته كما أنه نتاج له . (٥٠ :)

ويوضح البحث الأهمية المجتمعية من خلال عرضه للخسائر البشرية ، وكذا الخسائر الأقتصادية ، « وهما من الأساليب التى يمكن أن يوضح بها الباحث أهمية موضوع بحثه » . (٣٨ : ٢٧٦)

ب - الأهمية المجتمعية :

فيما يلى عرضاً لأحصاءات الجريمة وسوف يتضح منه حجم ظاهرة جناح الأحداث وما تكلفة الجريمة فى مصر . ويعرض البحث لأحصاءات الجريمة حيث « تعتبر وسيلة لا غنى عنها فى تحديد حجم المشكلة . إذ لا يمكن معرفة أبعاد هذه المشكلة ومدى ما تشكله من حيز فى المجتمع إلا بمحاولة حصر تكرارات السلوك الإجرامى بأنماطه المتابينة ... ولن يكون لهذه الإحصاءات معنى إذا أقتصرت على فترة زمنية محددة ، بل يمكن أن يتم ذلك إذا ما تواصلت هذه الإحصاءات فى فترات زمنية متتابعة تجعل من اليسير بمكان رصد حركة الظاهرة وذبذباتها أو تقلباتها بالزيادة أو النقص » .

ويرى البعض أن الطريقة الإحصائية - كأداة من أدوات البحث - تمثل قمة الموضوعية[1] والعمومية . (٦٠ : ١٣٣ ، ٧٩ : ٢١)

والبحث كى يوضح تطور ظاهرة الجريمة والجناح فى مصر يعرض لإحصاءاتهما منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٥ ، وهذه الإحصاءات هى التى تيسرت للعرض من خلال الرجوع إلى ما جاء فى عدد من الأبحاث وتقريرات الأمن العام . (٦٧ ، ١٩ ، ٤٩ ، ٣١)

والجدول التالى يوضح مجموع جنح وجرائم الأحداث التى إرتكبت من فترة ١٩٥٨ وحتى ١٩٨٥ .

---

(١) Objectivety

السنة	مجموع الجنح المرتكبة	مصدر الحصول على الإحصاءات
١٩٥٨	١٤١٧٩	تم الرجوع إلى بحث سيد عويس بعنوان حجم مشكلة جناح الأحداث واتجاهاتها فى ج. م. ع. وذلك فى الفترة من ٥٨ - ١٩٦٣ (٦٧)
١٩٥٩	١٩٨١٧	
١٩٦٠	٢٥٣٧٣	
١٩٦١	٣١٥٠٩	
١٩٦٢	٢٤٧١٤	
١٩٦٣	٢٣٥١٧	
١٩٦٤	١٨٥٠٠	
١٩٦٥	١٢٣٤٨	
١٩٦٦	١١٢٥٧	تم الرجوع إلى بحث أنور الشرقاوى فى الماچيستير ، وذلك فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٨ (١٩)
١٩٦٧	١٠٥٣٣	
١٩٦٨	٩٥٥٥	
١٩٦٩	١٠٢٤٣	
١٩٧٠	١١٤٦١	
١٩٧١	١٠٧٩٥	تم الرجوع إلى بحث محمد رمضان فى الماچيستير وذلك فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٧ (٤٩)
١٩٧٢	١٠٩٢٧	
١٩٧٣	١١٣٣٧	
١٩٧٤	١٢٨٩٥	
١٩٧٥	٢٥٣١١	
١٩٧٦	٢١٧٩٣	
١٩٧٧	٢٢٨١٨	
١٩٧٨	٢٤٠٢٣	تم الرجوع إلى تقريرات الأمن العام فى الفترة من ٧٨ - ١٩٨٥ (٣١)
١٩٧٩	٢٠١٣٧	
١٩٨٠	١٦٧١٢	
١٩٨١	١٧٤٢٦	
١٩٨٢	١٦٥٤٨	
١٩٨٣	١٦٢٣١	
١٩٨٤	١٦٠٣٧	
١٩٨٥	١٩٨٧٣	

ومن الملاحظات التى تبرزها تلك الإحصاءات ما يلى :

١ - أتضح أن هناك أختلاف فى حجم جرائم جناح الأحداث من مصدر لآخر . فقد رصدها الشرقاوى (١٩) فى عام ١٩٦٨ بعدد ٩٥٥٥ فى حين رصدها رمضان (٤٩) فى نفس العام بعدد ١٠٩١٣ . وقد يرجع هذا الأختلاف للمصدر الذى أستقى منه كل منهما بياناته أذ رجع الشرقاوى إلى تقارير وزارة العدل ، فى حين رجع رمضان إلى تقارير الأمن العام بوزارة الداخلية . وربما يرجع هذا الاختلاف أيضاً إلى ما أحدثته حرب ١٩٦٧ من أضطراب شمل جهات ومراكز عديدة . حيث كان هناك اختلاف أيضاً بين العدد الأجمالى للجرائم فى عام ١٩٦٧ بين رمضان والشرقاوى فقد رصدها الشرقاوى بعدد ١٠٥٣٣ ورصدها رمضان بعدد ٩٣٨٠ فى نفس العام .

٢ - كما يلاحظ وجود إرتفاع شديد فى حجم جرائم الأحداث فى الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٥ حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبه الضعف فقد كان عددها فى عام ١٩٧٣ (٣١) ١١٣٣٧ ، وقد بلغ عددها فى عام ١٩٧٥ (٣١) ٢٥٣١١ .

وهذه الملاحظة جديرة بضرورة البحث عن أسباب تلك الزيادة التى بلغت الضعف - مع الأخذ فى الأعتبار أن نسبة زيادة السكان لم تكن تماثل فى أى حال من الأحوال تلك الزيادة فى نسبة الأنحراف .

ولعل أهم ما يظهر فى تلك الفترة الزمنية ، ذلك التغير الأساسى فى مجرى السياسة الخارجية والاتجاه نحو الأنفتاح الأقتصادى فى أكتوبر ١٩٧٤ ، (٨٩ : ٢٨٤) .

وربما كان لهذا القرار نحو الأنفتاح تأثير فى تغيير بعض القيم والعادات وسن القوانين الجديدة ، وربما أثر كل هذا فى أعتبار بعض السلوكيات مخالفة للقوانين الجديدة ، والبعض الأخر من تلك السلوكيات أمراً مشروعاً ، ربما أثر ذلك فى جعل عدد من الأشخاص يسعون نحو الكسب السريع بطرق غير مشروعة أوقعتهم فى قبضة القانون . ربما يكون هذا تفسيراً مباشراً للظاهرة ولكن حتى هذا التفسير للظاهرة ككل ربما يوضح زيادة عدد الجرائم لكنه لا يفسر لما يرتكب شخص ما جريمة سرقة وآخر يرتكب جريمة إتجار بالمخدرات .

٣ - كذلك من الملاحظات عن الجرائم من خلال التطور التاريخى لها ، تبين أنه مع التطور الاقتصادى والتكنولوچى والاجتماعى الذى طرأ على المجتمع المصرى من الفترة ١٩٥٨ وحتى الآن قد أدى هذا إلى أختفاء أنواع معينة من الجرائم والجنح مثل جمع أعقاب السجائر وتهمة المروق .

وذلك لأنه لم تعد تصنع تلك السجائر اللف القديمة ومن ثم لم تعد توجد تلك الأعقاب .

وكذلك بالنسبة للمروق التى كان يوضع بسببها الحدث داخل المؤسسة لمجرد أن والده لم يستطع أعالته . تلك التهمة أختفت الآن إذ أصبح الحدث اليوم مصدر دخل للأسرة ، فهو يعمل فى أى حرفة اليوم يتحصل منها على دخل يجعل الأب فى غير حاجة لإيداع أبنه داخل المؤسسة .

٤ - كما ظهرت هناك ملاحظة هامة وهى عدم وجود فئة تصنيفية للأحداث الجانحين الذين يتاجرون فى المخدرات . اولئك الذين يستغلون من جانب تجار المخدرات الكبار الذين يعاقبون على الإتجار بالمخدرات بحكم يصل للأعدام ، وهرباً من ذلك يستغلون الأحداث فى ترويج تلك المخدرات مع العلم بأن الحدث يعامل وفقاً لقانون الأحداث حتى سن ١٨ سنة ومن المعروف أيضاً أنه لا يوجد حكم بالأعدام على الحدث .

وإن كان البحث تعرض للإحصاءات وما ظهر فيها من ملاحظات ، إلا أن الأمور تتضح أهميتها أكثر عندما تتضح تكلفة وحجم الجريمة فى المجتمع المصرى .

« فالأفعال الإجرامية تسبب خسائر فى الأموال . وهى تسبب أيضاً خسائر اجتماعية تتصل بتنظيم العدالة الجنائية ، وتسبب كذلك خسائر مجتمعية كما يحدث عادة فى الأعمال التجارية ويتحملها المستهلك عادة فى شكل إرتفاع الأسعار » (٧٠ : ٣٣٠) فالسرقة تسبب خسائر فى الأموال بالنسبة للمجنى عليهم ، وأما الإتجار بالمخدرات فهى تتسبب فى خسائر مادية تتمثل فى ثمن المخدر وكذا تأثير ذلك على نشاط الفرد المتعاطى وأنتاجه فى المجتمع وقيمة علاجه من التعاطى .

إلى جانب الخسائر الاجتماعية المتمثلة فى الأموال العامة التى تنفق فى عمليات القبض على المتهمين ، ومحاكمتهم ، وإيداعهم فى المؤسسات العقابية ، ومحاولة تأهيلهم وإعادة تربيتهم لكى يصبحوا مواطنين صالحين ، ويضاف إلى كل ذلك معاناة المجنى عليهم والجناه وأسرهم . (٧٠ : ٣٣١) .

وهناك حقيقة هامة يجب لفت النظر إليها وهى تكلفة الفرد داخل مؤسسة الإيداع الذى بلغ فى عام ١٩٧٣ مائتان وخمسون جنيهاً وتصل إلى إربعمائة جنيه . (٩١ : ٣٩٥) .

ولنا أن نتصور الآن ما يتكلفه الفرد داخل تلك المؤسسات وإذا كان عدد من تقوم تلك المؤسسات بخدمتهم يصل عددهم فى كثير من الأحيان إلى أكثر من ١٢٤٤١ ، كما كان ذلك فى عام ١٩٨٥ ، هذا إلى جانب أن عدد الأقسام ودور الضيافة ٩١ قسماً فى نفس العام وغير ذلك أولئك العاملين بداخل تلك الأقسام ومرتباتهم . (٢٩ : ٤١٨ - ٤١٩) .

بعد كل هذا لنا أن نتصور العائد المادى الذى يمكن توفيره كلما تقدمنا خطوة نحو التعرف على مشكلة الجريمة بعامة والأحداث الجانحين بخاصة .

ولو أن تلك الأموال التى تصرف بهذا الشكل الحالى ، قد تم أستغلالها بصورة أخرى ، مثل إنشاء مصانع أو مشروعات أستصلاح أراضى يكون العاملين فيها أولئك الأحداث الجانحين ربما تغير الحال كثيراً نحو التنمية التى تتطلب ضرورة الوجود المادى للعامل فى مكان العمل ، سواء أكان العمل داخل مصنع أم داخل مزرعة ، فهذا الوجود هو الخاصية الفريدة للعمل والتى لا يشترك معه فيها أى عنصر من عناصر الانتاج . (٩٤ : ١٩٧) .

وعلى الرغم من أهمية الإحصاء فى مجال الجريمة ، إلا أن هناك عدداً من الأسباب يجعل الباحث يراعى بعض التحفظات على تلك الإحصاءات .

إذ لاقت هذه الإحصاءات من الصعوبات المختلفة الذى يعرضها للشكوك . إذ أن أهم القضايا التى تثار حولها هى أنها لا تعكس لنا الحجم الفعلى لمشكلة الجريمة .

فالإحصاءات التى تمثل عدد المقبوض عليهم « تعتمد على مدى كفاية جهاز الشرطة فى حفظ الأمن ، هذا بالإضافة إلى أن زمام الموقف فى إتخاذ قرارات القبض أو الأفراج عن المشبوهين فى أيدى رجال الشرطة . وهؤلاء تتأثر قراراتهم بعدة عوامل فقد تلعب المكانة الاجتماعية للمشتبه فيه دوراً فى حفظ القضية كما قد يتأثرون بنوع الجانى أو نسبه ، فضلاً عن تغاير نمط الجريمة من حيث درجة خطورته ومدى ضغط الرأى العام بالنسبة لبعض الجرائم » . (٦١ : ١٣٥) .

كما أن هناك أيضاً عدداً من العوامل التى تؤثر فى ظهور تكرارات الجناح بصورة رسمية يختلف عن عددها الحقيقى ، من تلك العوامل :

١ - أن كل الأطفال الصغار يقومون بأفعال من سوء السلوك التى تتباين درجة خطورته ، أثناء مرحلة الطفولة .

٢ - ربما يكون أكثرهم من أبناء الطبقة العاملة ولكن هذا لا ينفى وجود عدد كبير من أطفال الطبقة المتوسطة داخل هذه المجموعات .

٣ - يكاد يكون عدد الأطفال الذين يقدمون لمحاكم الأحداث - من سن ٧ : ١٨ سنة - عدداً يقل كثيراً عن العدد الذى يقع فى قبضة البوليس ، يكاد يكون طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال .(3 : 114)

« وكذا فمن الملاحظ فى البيئة المصرية بصفة عامة السكوت عن الإبلاغ عن جانب كبير من جرائم الأحداث ، يدفع إلى ذلك أسباب عديدة ومن بينها سوء حالة الحدث ورأفة المجنى عليه وقلة الضرر الناشئ عن الجريمة وتدخل الجمهور لتخليص الحدث من قبضة المجنى عليه . » (٢٥ : ١١٥)

مهما كان الآمر فعلينا أن نضع فى الأعتبار وجود نسبة لا يمكن تحديدها من الجرائم المسماه أصطلاحاً بالجرائم الخفية على سبيل المثال جرائم الرشوة والفسق وهتك العرض ... الخ . (٢٢ : ٣٥)

الهدف من البحث :

يهدف البحث دائماً إلى الفهم والتفسير والضبط والتحكم والتنبؤ وتمتاز المعرفة العلمية عن غيرها من المعارف بالدقة والموضوعية . فإذا حكمنا بأن شخصية المجرم تختلف عن شخصية السوى غير المجرم فهذه معلومة تزيد من معارفنا ولكنها ليست معلومة علمية . إذ كى تكتسب هذه الصفة لابد وأن تكون مقولة محددة وذلك من خلال المنهج المستخدم وما إذا كان منهجاً علمياً أم لا . ثم كم يكون هذا الاختلاف ، فهل هو اختلاف جوهرى ، أى دال إحصائياً أم أنه نتاج الصدفة .

ويمكن القول أن البحث العلمى لم يتسم بهذه السمة إلا بعد أختباره لأكثر الأفكار بساطة ، وذلك عند أخضاع فكرة دوران الشمس حول الأرض للملاحظة العلمية الدقيقة ، فكانت ثورة كوبر نيكوس على الفكر الارسطى الذى كان شيئاً مسلماً به فى ذلك الوقت .

وجاءت المكتشفات العلمية الحديثة بأخضاع الأفكار المتعارف عليها قديماً للبحث العلمى . (٨٣ : ١٣٢ - ١٣٧ ، ٥١ : ٨١-٩٢ ، ٢٩ : ٢١ - ٣٠ - ٩٩)

والبحث الحالى يحاول القاء الضوء على تلك المسلمة فى مجال جناح الأحداث . فهل يرتكب شخص ما سرقة أو يتاجر بالمخدرات صدفة ؟ أم أن هناك حتمية نفسية تكمن وراء إرتكاب فعل إجرامى دون غيره وخاصة إذا تكرر نفس هذا الفعل الإجرامى .

ومن ثم فالتعرف على سمات شخصية الحدث الجانح السارق رذلك الذى يتاجر بالمخدرات ، وكذا على كيفية تفاعل قدراتهم العقلية مع المشكلات البيئية ، وطبيعة التفعيل [١] لديهم ، كل هذا ربما يؤدى إلى وجود صفحة نفسية تفرق بينهما .

وقد تم أختيار فئتى السرقة والإتجار بالمخدرات لإجراء البحث معهما لعدد من الأسباب ، لعل أهمها يتمثل فى خطورتهما كجرائم على الفرد وعلى المجتمع . إلى جانب أن فئة السرقة تمثل أكثر تكرارات فئات الأحداث الجانحين ، إذ بلغت قضايا السرقة فى عام ١٩٨٨ عدد ٣٣٤٧ قضية . وكانت قضايا المخدرات ١٠٥٥٩ قضية فى نفس العام . (٣١) .

ثم أن هناك فرقاً ملحوظاً بين طبيعة فعل السرقة وفعل الإتجار بالمخدرات . ففى الحالة الأولى يخطط السارق كى يسرق شقة المجنى عليه .وأما فى الحالة الثانية فالمجنى عليه يسعى لشراء المخدر ، ويدفع بنفسه ثمن هذا المخدر لمن يبيعه .

كذلك فهناك بأستمرار فى حالة الإتجار بالمخدرات ، « المعلم » الذى يجلب المخدرات ثم يستغل أولئك الأحداث وغيرهم فى الإتجار وترويج المخدرات ، ونجد دائماً إرتباطاً بين الحدث والمعلم لأنه يدفع لهم ربحاً مرتفعاً - بالقياس لأى عمل آخر - ولكنهم أيضاً يدفعون ثمناً غالياً عندما يتم القبض عليهم . على حين أن مثل هذه العلاقة غير موجودة فى فعل السرقة .

ولا تمثل هذه الملاحظة ملحوظة علمية ، وذلك لأنها تفتقد للدقة والموضوعية . لهذا كان من الضرورى أختبارها بشكل منهجى دقيق . أى يتوافر فيه الموضوعية من خلال الضبط المنهجى . والدقة من خلال الأدوات العلمية .

تحديد المشكلة :

كما هو متعارف عليه فى البحث أن المشكلة تصاغ فى صورة سؤال أو فى صورة عبارة تقريرية . (٣٧)

وتتمثل المشكلة فى هذا البحث فى السؤال التالى :

- إلى أى حد تختلف الصفحة النفسية للجانحين فى فئتى السرقة والإتجار بالمخدرات على الأختبارات السيكومترية الشائعة (وكسلر والشخصية المتعدد الأوجه) ؟

- وهل يختلف التفعيل فيما بينهما أم لا ؟

---

(١) Acting Out